

Distr.: General
14 April 2021
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

تقرير عن المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية

(8-10 كانون الأول/ديسمبر 2020)

أولاً - مقدمة

ألف - المعلومات الأساسية والأهداف

- 1- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية عن موضوع "القضايا الناشئة في قانون الفضاء والسياسات الفضائية: منظورات الدول الأفريقية"، في الفترة من 8 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 عبر الإنترنت. وقد نظمه مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة العامة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 2- وسبقت انعقاد المؤتمر سلسلة طويلة العهد من حلقات العمل المخصصة لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء نظمها مكتب شؤون الفضاء الخارجي منذ عام 2002، وتعاونت على تنظيمها واستضافتها، حسب الترتيب الزمني، كلٌّ من هولندا وجمهورية كوريا والبرازيل ونيجيريا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وتايلند والأرجنتين والصين. واستضاف مكتب شؤون الفضاء الخارجي آخر هذه الحلقات، التي عُقدت في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.
- 3- وفي عام 2018، انتقل المكتب، استناداً إلى حلقات العمل هذه، إلى المرحلة التالية من جهوده الرامية إلى بناء القدرات، بالشروع في سلسلة جديدة من مؤتمرات الأمم المتحدة المكرسة لقانون الفضاء والسياسات الفضائية. ونُظم المؤتمر الأول بالاشتراك مع حكومة الاتحاد الروسي، برعاية المؤسسة الحكومية الروسية للأنشطة الفضائية "روسكوسموس" ووزارة الخارجية وأكاديمية روسكوسموس، وعقد في موسكو في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2018، واشترك في تنظيم المؤتمر الأخير كلٌّ من حكومة تركيا ومعهد بحوث تكنولوجيايات الفضاء التابع لمجلس البحوث العلمية والتكنولوجية في تركيا (معهد "توبتاك أوزاي") ووكالة الفضاء التركية ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ، وعقد في إسطنبول، تركيا، في الفترة من 23 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2019.



4- ويساعد التعاون الدولي والإقليمي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على جلب منافع تطبيقات تكنولوجيا الفضاء إلى طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، في القطاعين الحكومي وغير الحكومي على السواء، وتكثيف برامج الفضاء الوطنية وتنويعها. وتكتسي الأطر السياسية والتنظيمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي أهمية فائقة في توفير الأساس اللازم للدول، ولا سيما الدول النامية، لكي تحقق الأهداف الإنمائية وتتصدى للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة. ومن الضروري، في هذا الصدد، مواصلة توطيد الصلات بين القانون الدولي للفضاء والاضطلاع بالأنشطة الفضائية.

5- وتعاود الجمعية العامة، في كل سنة، في قرارها السنوي بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تأكيد أهمية التعاون الدولي في إعلاء سيادة القانون الدولي، بما في ذلك معايير القانون الدولي للفضاء ذات الصلة ودورها المهم في التعاون الدولي على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وأهمية التقيد على أوسع نطاق ممكن بالمعاهدات الدولية التي تعزز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من أجل مواجهة التحديات الجديدة الناشئة، وخصوصاً التحديات التي تواجهها البلدان النامية. وتسلم الجمعية أيضاً بأنه ينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول التي لديها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، أن تسهم إسهاماً فعالاً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بغية تعزيز التعاون الدولي وتوطيده في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

6- وفي عالم اليوم، الذي يتزايد فيه عدد الجهات الفاعلة التي تشارك في الأنشطة الفضائية تزايداً مطرداً، ثمة أهمية قصوى لضمان امتثال جميع الجهات الفاعلة لما يقتضيه القانون الدولي للفضاء من متطلبات لتوطيد التعاون الفضائي على الصعيدين الدولي والإقليمي.

7- ويتوقف النجاح في تنفيذ وتطبيق الإطار القانوني الدولي الذي ينظم الأنشطة الفضائية على فهم ذلك الإطار وقبوله من جانب مقرري السياسات ومتخذي القرارات. ويتوقف توافر الاختصاصيين الفنيين الذين يمكنهم تقديم المشورة القانونية الملائمة ونشر المعلومات والمعارف المتعلقة بقانون الفضاء، وخصوصاً في البلدان النامية، على توافر فرص تعليمية كافية في مجال قانون الفضاء والسياسات الفضائية.

8- وفي هذا السياق، يضطلع بدور هام المركزان الإقليميان لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء التابعان للأمم المتحدة في أفريقيا، وهما المركز الإقليمي الأفريقي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء - باللغة الفرنسية والمركز الإقليمي الأفريقي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء - باللغة الإنكليزية.

9- ومن هذا المنطلق، عُقد المؤتمر للترويج للانضمام إلى معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي ومساعدة الدول على بناء قدراتها في مجال قانون الفضاء، ومن ثم مساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10- وقُدِّمت إلى المشاركين في المؤتمر لمحة عامة عن النظام القانوني الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ودرس المؤتمر مختلف جوانب مسألة الأمن الفضائي الأوسع نطاقاً، وقارن بين تلك الجوانب ضمن إطار منظومة الحوكمة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وتناول مسائل قانون الفضاء والسياسات الفضائية. وجرى ذلك سعياً إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تعزيز فهم معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي وقبولها وتنفيذها؛

(ب) تعزيز تبادل المعلومات عن التشريعات والسياسات الفضائية الوطنية لفائدة الاختصاصيين المشاركين في الأنشطة الفضائية الوطنية؛

(ج) النظر في إسهام قانون الفضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستخدام البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء في أغراض التنمية المستدامة؛

- (د) النظر في الاتجاهات السائدة في القانون الدولي للفضاء والتحديات التي تواجهه؛
- (هـ) النظر في آليات زيادة التعاون الإقليمي والدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛
- (و) النظر في إعداد دراسات وبرامج على المستوى الجامعي في مجال قانون الفضاء بغية تعزيز الخبرات والقدرات الوطنية في هذا المجال؛
- (ز) مناقشة المجالات الجديدة التي يمكن أن يوفر فيها القانون الدولي للفضاء نماذج قانونية محتملة لتحقيق التوازن بين المصالح المتباينة للدول.
- 11- وسبق انعقاد المؤتمر مشروع مدته نصف يوم بعنوان "البعثة الاستشارية التقنية التمهيدية لقانون الفضاء من أجل الجهات الفاعلة الجديدة في ميدان الفضاء" للمساعدة على وضع التشريعات الفضائية الوطنية للجهات الفاعلة الجديدة في ميدان الفضاء في المنطقة الأفريقية. وحضر المؤتمر أيضاً المشاركون في البعثة الاستشارية التقنية التمهيدية للاستفادة من هذه الفرصة الموسعة لبناء القدرات.
- 12- وتجيد الملاحظات والاستنتاجات الواردة في القسم الثاني من هذا التقرير عدداً من العناصر الملموسة التي تناولتها مناقشات المؤتمر.
- 13- وسيقدم التقرير إلى اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الستين.

باء - الحضور

14- شارك في المؤتمر متخو قرارات ومقررو سياسات من وكالات فضاء وطنية وهيئات حكومية، وخبراء من الأوساط المعنية بالفضاء، وخبراء في الأعمال التجارية، وباحثون وطلاب ومتخصصون من مؤسسات أكاديمية مشاركة في أنشطة فضائية من البلدان التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، برمودا، بلجيكا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، تونس، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زمبابوي، سنغافورة، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، غانا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، قطر، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ليبيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان. وشارك في المؤتمر أيضاً ممثلون عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للاتصالات، ووكالة الفضاء الأوروبية، ومؤسسة العالم الآمن، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي.

جيم - البرنامج

15- افتتح المؤتمر كل من مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومدير المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا نيابة عن الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومدير الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا بمفوضية الاتحاد الأفريقي. ووجه المدير العام للمعهد الإثيوبي لعلوم وتكنولوجيا الفضاء رسالة إعراب عن حسن النوايا. وألقيت كلمات تناولت مسائل إشكالية تهم الأوساط المعنية بالفضاء، وخصوصاً بناء القدرات في مجال قانون الفضاء والسياسات الفضائية والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية. ولوحظ، على وجه الخصوص، أن هناك فرصاً كثيرة لاستخدام علوم وتكنولوجيا

الفضاء في القارة الأفريقية لصالح جميع الناس، وأن إتاحة هذه الفرص للمستعملين النهائيين للخدمات من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية بناء قدرات الدول الأفريقية على استخدام التطبيقات والخدمات الفضائية كوسيلة لإلهام الطلاب للالتحاق ببرامج تعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

16- وفي اليوم الأول، تناول المؤتمر النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، بما في ذلك تعزيز استخدام الفضاء الخارجي على نحو مسؤول وسلمي وآمن. وقُدمت عروض إيضاحية عن المواضيع التالية:

- (أ) النظام القانوني للفضاء الخارجي: لمحة عامة عن المبادئ الأساسية والتنفيذ؛
- (ب) النظم القانونية للطيران والفضاء والاتصالات السلكية واللاسلكية: مقارنة بين النظم؛
- (ج) لمحة عامة عن المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؛
- (د) المبادئ التوجيهية والأطر التنظيمية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد: دور الوثيقة الإرشادية المتوخاة في إطار الأولوية المواضيعية 2 لعملية "اليونيسبيس+50" بالنسبة للدول الناشئة في مجال الفضاء؛
- (هـ) تسجيل الأجسام الفضائية؛
- (و) إدارة الترددات.

17- وتتعلق الأنشطة التي اضطلع بها في اليوم الثاني بالأنشطة الفضائية ومنظورات الدول الأفريقية. وعُقدت حلقة نقاش، وقُدمت عروض إيضاحية بشأن المواضيع التالية:

- (أ) حلقة نقاش: بناء المؤسسات الإقليمية والتعليم والتدريب - الاتجاهات الحالية والمقبلة لأفريقيا؛
- (ب) الممارسات الفضلى في مجال التشارك في بيانات الاستشعار عن بعد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) البيانات الفضائية وإدارة الكوارث في أفريقيا؛
- (د) سياسات البيانات والأطر التنظيمية والأمن السيبراني.

18- وتعلقت الأنشطة التي اضطلع بها في اليوم الثالث بالقضايا الناشئة فيما يتعلق بالنظام القانوني للفضاء الخارجي والحوكمة العالمية للفضاء. وقُدمت عروض إيضاحية عن المواضيع التالية:

- (أ) دور الدول الأفريقية في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛
- (ب) تعدد الأطراف والمسائل الناشئة في قوانين الفضاء والسياسات الفضائية: دور اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛
- (ج) قانون الفضاء الدولي والبيئة؛
- (د) آخر التطورات المتعلقة باستكشاف الموارد الفضائية واستغلالها واستخدامها؛
- (هـ) المنظورات المتعلقة بنظام إدارة حركة المرور في الفضاء مستقبلاً على الصعيد العالمي؛
- (و) الأطر الدولية للتعاون في الأنشطة الفضائية.

واختتم المؤتمر بعقد جلسة لعرض الاستنتاجات والملاحظات والتوصيات.

19- ويمكن الاطلاع على مذكرة استهلاكية بشأن المؤتمر وعلى برنامجه والعروض الإيضاحية التي قُدمت فيه في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي (www.unoosa.org).

ثانياً - الملاحظات والاستنتاجات

20- استمع المشاركون في المؤتمر باهتمام إلى العروض الإيضاحية وحلقة النقاش وشاركوا بنشاط في المناقشات، وتوصلوا بعد ذلك إلى الملاحظات والاستنتاجات التالية بشأن قانون الفضاء والسياسات الفضائية، مع مراعاة المنظورات الأفريقية:

(أ) تتمتع القارة الأفريقية بإمكانات كبيرة للنمو في ميدان الأنشطة الفضائية، بما فيها السوائل الصغيرة، ويمكنها أن تستفيد استفادة كبرى من زيادة تطوير السوائل محلياً واستخدام التطبيقات الساتلية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) تشكل علوم وتكنولوجيا الفضاء أداة هامة لضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتشجيع على تنظيم المشاريع وإنشاء قطاعات صناعية قائمة على التكنولوجيا المتقدمة. وهي تسهم، علاوة على ذلك، إسهاماً كبيراً في تهيئة بيئات تمكينية للتصدي لطائفة واسعة من التحديات الملحة، من بينها الحاجة إلى إيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وإدارة الموارد على نحو مستدام، وتنمية المناطق الريفية؛

(ج) سيؤدي تنفيذ السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء إلى نمو الاقتصاد الفضائي ومواصلة بناء المؤسسات، الأمر الذي سيساعد الدول الأفريقية على تحقيق رؤية خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛

(د) يشكل إنشاء وكالة الفضاء الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تستضيفها مصر، خطوة هامة نحو إرساء بنى تحتية أفريقية في مجال الفضاء؛

(هـ) من المهم في هذا السياق العام تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث؛

(و) من أجل تعزيز المساهمة الأفريقية في الحوكمة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي، ينبغي أن يصبح عدد أكبر من البلدان الأفريقية أعضاء نشطين في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي أيضاً أن تشارك المجموعة الأفريقية مشاركة نشطة بقدر أكبر في أعمال اللجنة؛

(ز) لعل مفوضية الاتحاد الأفريقي تود أن تنتظر في أن تصبح مراقباً دائماً لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لترسيخ الاهتمام الأفريقي المشترك بالتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

(ح) تشجّع البلدان الأفريقية على وضع سياساتها واستراتيجياتها وأطرها التنظيمية الفضائية فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية الوطنية، والتي يمكن الاستعانة بها في توجيه وإرشاد عملية التصديق على معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، مما يعزز عالمية معاهدة الفضاء الخارجي؛

(ط) من شأن المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي اعتمدها اللجنة في عام 2019، أن توفر إرشادات مفيدة للكيانات الحكومية وغير الحكومية. ومن شأن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية الطوعية أن يوطد الحوكمة ويعزز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها. وثمة أهمية لبناء القدرات وزيادة الوعي في هذا الصدد؛

(ي) ما زالت المبادئ الأساسية لقانون الفضاء وجبها وموضوعية حتى بعد مرور أكثر من 50 عاماً على تكريسها في معاهدة الفضاء الخارجي. وتراوحت النهج المتبعة لتنفيذ تلك المبادئ بين إبرام المعاهدات رسمياً في الأيام الأولى واعتماد مجموعة من المبادئ، وفي الوقت الراهن أصبحت صكوكاً طوعية حديثة مثل المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، لتبدأ فصلاً جديداً في تطبيق نهج متعدد الأطراف إزاء التطوير التدريجي لقانون الفضاء؛

(ك) إحدى السمات المشتركة التي تمتد عبر هذا التاريخ الحافل هي اعتراف الدول واستعدادها للعمل معاً في محافل متعددة الأطراف، مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية القانونية، لمعالجة المسائل الفضائية التي تؤثر على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم؛

(ل) سيكون النهج المتعدد الأطراف إزاء قضايا الفضاء العالمية عاملاً أساسياً في معالجة القضايا الناشئة مثل استخدام الموارد الفضائية ووضع نظام شامل وموثوق لإدارة حركة المرور في الفضاء؛

(م) مع تزايد فرص ارتياد الفضاء أمام طائفة أوسع من الجهات الفاعلة الجديدة، فإن المبدأ الأساسي لمعاهدة الفضاء الخارجي (المادة السادسة) الذي ينص على أن الدول ملزمة، ضمن حدود ولايتها الفضائية، بإجازة ما تضطلع به الكيانات غير الحكومية من أنشطة في الفضاء الخارجي وبالإشراف المستمر على تلك الأنشطة، أصبح في الوقت الحاضر أكثر أهمية من أي وقت مضى؛

(ن) يتيح تنفيذ المبادئ الأساسية لقانون الفضاء في التشريعات الفضائية الوطنية للدول أن تنتظر في أنسب طريقة لتطوير برامجها الفضائية الوطنية والتجارية، مما يمكنها من دعم وتنمية اقتصاداتها حتى تتسنى لها الاستفادة من علوم وتكنولوجيا الفضاء؛

(س) يمكن لمقرري السياسات ومتخذي القرارات أن يستخدموا البيانات الفضائية لتعزيز التنمية الاقتصادية، ومعالجة أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها، وتيسير الاستجابة لحالات الطوارئ وإدارة الكوارث الطبيعية والإنسانية؛

(ع) ينبغي أن تُبذل جهود لتحسين فرص ارتياد الفضاء، وسد الفجوة الفضائية، وذلك بتعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات الفضائية، وإتاحة الفرص في المستقبل لإجراء التجارب والبحوث الفضائية على الأرض وعند الإطلاق وفي المدار، وكذلك من خلال تصميم السوائل الصغيرة وتصنيعها وتشغيلها؛

(ف) يعد الجهد المشترك الذي يبذله مكتب شؤون الفضاء الخارجي والاتحاد الدولي للاتصالات لتوفير التوجيه بشأن تسجيل الأجسام الفضائية التي تطلق في الفضاء الخارجي وإدارة الترددات، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة السوائل الصغيرة والصغيرة جداً، بمثابة مبدأ توجيهي مفيد للحكومات ومشغلي السوائل الصغيرة؛

(ص) تعد زيادة بناء القدرات أمراً أساسياً للدول لكي تحقق أقصى استفادة من المنافع التي يوفرها الفضاء. وفي هذا السياق، يمكن لقانون الفضاء والسياسات الفضائية أن يكونا محفزاً للنمو والتنمية الاقتصادية. وثمة أهمية قصوى لبناء القدرات والتعليم والتدريب في هذا الصدد؛

(ق) يمكن لقوانين الفضاء والسياسات الفضائية الفعالة على الصعيد الوطني أن تيسر جوانب عديدة من بناء القدرات، بدءاً من إلهام الطلاب لسلوك مسارات مهنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إلى بناء القدرات الوطنية والتجارية لتشغيل الأصول الفضائية، وتشجيع مطوري التطبيقات التي تستخدم البيانات الفضائية مثل رصد الأرض ورسم الخرائط والملاحة والتوقيت؛

(ر) يمكن لشبكة برامج علوم وتكنولوجيا الفضاء التابعة لجامعة عموم أفريقيا (Pan African University) أن تنتظر في إدراج التعليم والتدريب في قانون الفضاء والسياسات الفضائية؛

(ش) ينبغي تعزيز البرامج التعليمية التي تقدمها المراكز الإقليمية الأفريقية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء التابعة للأمم المتحدة والاستفادة منها استفادة كاملة لتلبية الاحتياجات الأفريقية؛

(ت) ينبغي أن ينظر كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب شؤون الفضاء الخارجي في بذل جهود تعاونية مشتركة لزيادة تعزيز القدرات الفضائية في الأمد البعيد على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ث) رحب المشاركون في المؤتمر ببعثة الأمم المتحدة الاستشارية التقنية التمهيدية المعنونة "تعزيز تنفيذ الأنشطة الفضائية الوطنية المسؤولة في المنطقة الأفريقية"، التي نظمها مكتب شؤون الفضاء الخارجي وعقدت

في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 بعد المؤتمر مباشرة، وأشار إلى أهمية مواصلة عقد مثل هذه المناسبات من أجل تعزيز القدرات في مجال تطوير قانون الفضاء والسياسات الفضائية على الصعيد الوطني.

ثالثاً - ملاحظات ختامية

21- أعرب المؤتمر عن تقديره العميق لمكتب شؤون الفضاء الخارجي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتنظيم المؤتمر، حيث إنه سلط الضوء على عدة مسائل ناشئة في قانون الفضاء والسياسات الفضائية من منظور الدول الأفريقية.
